أثار اعلان برنامج النقاط الثلاثين المزيد من الشكوك والتساؤلات حول مصير العمل الفلسطيني المشترك، لا سيما وأنه جاء مترافقاً مع ما شهدته «فتح» من مشاكل داخلية متنامية. وتفادياً لضغوطات محتملة، تقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، في الجزائر، الذي التأم شمله في قصر الامم في الفترة الواقعة ما بين ١٤ ـ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣. وجاءت صيغ مقرراته توفيقية. فعلى الرغم من ان المنظمة خرجت موحدة من المجلس الوطني، الّا أن الاوضاع الداخلية الفلسطينية، وانعكاسات الخروج من بيروت الى منافي عربية عديدة، أدّت، بدورها، الى تباين واضح في اجتهادات كانت سبباً في تنامي الخلاف الداخلي، وصولاً الى درجة الانشقاق السياسي والتنظيمي، وبروز محطات جديدة في مسار الفكر السياسي الفلسطيني لم نشهدها قبلاً، بدءاً من انشقاق «فتح» الداخلي، بتاريخ ١٩٨٣/٥/٩، واتخاذه طابعاً دموياً، الامر الذي استدعى، بدوره، مواقف محدّدة ازاء الضغط الناشىء داخل الصف الفلسطيني. وعلى أساسه، تلاقت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، حول مواقف سياسية وتنظيمية محدّدة، ازاء ما يتهدّد الساحة الفلسطينية من مخاطر، وأعلنتا في ١٩٨٣/٦/٢٦ تشكيل قيادة سياسية وعسكرية مشتركة في إطار تعزيز العلاقات بينهما وتوحيد صفوفهما(١٤).

تمخّض لقاء الجبهتين، عن طرح برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف. وقد أجمل هذا البرنامج المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية بثلاثة أساسية: أولها، خطر الانقسام في صفوف م.ت.ف. لأسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية، واعتبر ان أزمة «فتح» وحالة الانقسام التي أفرزتها وما يترتب عليها من اقتتال وما رافقه من تداخلات وتعقيدات تطرح مثل هذا الخطر بقوة. وثانيها، خطر التصفية السياسية، وذلك في التعاطي مع التسوية الاميركية عبر مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان. أمّا ثالثها، فهو خطر احتواء م.ت.ف. وفرض الوصاية العربية عليها، الامر الذي يقضي على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني(١٥).

وبذلك، أخذت التمايزات بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحركة التمرد داخل «فتح»، والمنظمة اجمالاً، تتسع رويداً رويداً، على الرغم من بعض التقاطعات السياسية فيما بينهما، راسمة بذلك، التخوم الفاصلة ما بين المعارضة داخل م.ت.ف. وتلك الخارجة عنها. وفي المقابل، أخذت العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والفلسطينية ـ المصرية تخطو الى أمام. وترافق ذلك مع بذل المساعي الجادة من «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية، نحو اعادة اللحمة للوضع الفلسطيني. وتوّجت تلك المساعي بالاعلان عن اتفاق عدن ـ الجزائر بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٨. الّا ان هذا الاتفاق لم يحقق الهدف المرجو منه، وهو عقد جلسة موحدة للمجلس الوطني الفلسطيني، ذلك ان أطراف التحالف الديمقراطي، (الشعبية، الديمقراطية، جبهة التحرير الفلسطينية، الحزب الشيوعي الفلسطيني) لم تتمكّن من تلبية الدعوة لعقد المجلس، في وقت كانت فيه قيادة م.ت.ف. تتحسّس ضرورة قطع الطريق على محاولات تشكيل منظمة بديلة.

هكذا، وبخطوة شكّلت، بحق، منعطفاً في الأداء التنظيمي، ونقلة واضحة في الفكر السياسي الفلسطيني، تمّ عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، ما بين ٢٢ ـ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وجاءت قرارات المجلس «مطابقة لما يجمع فرقاءها، غير آخذة الّا بقليل من الاعتبار، ما يمكن ان يجمعهم مع الفرقاء المقاطعين، مما يوحي وكأن الغالبية حزمت أمرها على الاقلاع وحدها، ليس في ما يتعلق بعقد المجلس فقط، بل في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية